حالات عملية

مع قيود يومية

واقفالات

salah Rajeh Alamery

للاحتياطيات

والمخصصات

والمخصص بهذا المعنى هو مبلغ يحجز من الإيرادات لمقابلة خسارة مؤكدة الوقوع مستقبلاً , إلا أن مقدار هذه الخسارة وميقات حدوثها غير معلومين بدقة , أما الاحتياطي فهو مبلغ يحجز من الأرباح لمواجهة خسارة محتمله الوقوع مستقبلاً , فالخسارة هنا ذات طابع احتمالي , فهي قد تقع وقد لا تقع 0

والاحتياطي – بهذا الشكل – هو جزء من التوزيعات التي تجري في حساب توزيع الأرباح والخسائر , والغرض منه هو حجز جزء من الأرباح القابلة للتوزيع للاحتياط من الطوارئ التي لو تحققت قبل إقفال الدفاتر لوجب تحميلها على حساب الأرباح والخسائر باعتبارها خسائر غير عادية 0

لذا يمكن القول بأن الاحتياطي إن هو إلا أرباح غير موزعة تقابلها زيادة في الأصول , وتدخل ضمن حقوق أصحاب المنشأة , وقد يكون حجز هذه الأرباح تنفيذاً لخطة تمويلية دون تواجد أي احتمال لخسائر مستقبلة كما في حالة احتياطي رد السندات كما قد تكون الاحتياطيات لتقوية المركز المالي أو لتمويل خطة توسعية , هذا وينطبق على كل من الاحتياطي العام واحتياطي تسوية الأرباح المفهوم الفني لمصطلح الاحتياطيات 0

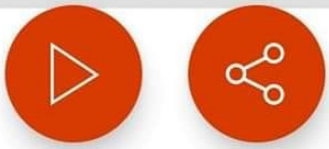

والمخصص - من هذا المنظار – لا يعدو عن كونه مبلغاً تقديرياً وعبئاً

تبويب الاحتياطيات :

يمكن تصنيف الاحتياطيات من زوايا عديدة أهمها ما يلي :-

1-من حيث مدى الإفصاح عنها :

أ-احتياطيات سرية (كامنة أو مستترة): وهي احتياطيات غير معلنة, ومن ثم لا تظهر بالدفاتر ولا رصيد لها بالميزانية, ويمكن استنتاجها عن طريق مجموعة من الأدلة والقرائن, وطالما كانت سرية ولا مسميات لها فإنها ليس لها أنواع .

ويترتب على تواجد الاحتياطي السري – رغم عدم ظهور قيمة له بالميزانية – أن يظهر صافي حقوق أصحاب المنشأة (الأصول – الخصوم) بأقل من حقيقته, ويمكن أن نرد الاحتياطي السري إلى باعثين رئيسيين, يتفرع عن كل منهما عوامل فرعية

وفيما يلي الباعثان الرئيسان لتواجد ونشوء الاحتياطي السري :

الباعث الأول:

ظهور الأصول في الميزانية بأقل من قيمتها الحقيقية :

ويعزى ذلك إلى ما يلي :

- الخلط بين النفقات الإيرادية والنفقات الرأسمالية ,الأمر الذي يؤدي إلى عدم ترحيل النفقات الرأسمالية إلى حسابات الأصول الثابتة واعتبارها نفقات إيرادية .
- المغالاة في تقدير أقساط الإهلاك عما تقتضيه الضرورات الفنية لاستخدام الأصول الثابتة , الأمر الذي يترتب عليه إهلاك التكلفة التاريخية للأصل الثابت كلية رغم استمرار استخدامه بكفاءة , وهو ما يطلق عليه الأصول المستهلكة دفترياً بالكامل .
- المغالاة – بالزيادة - في تقدير قيم مخصصات الأصول المتداولة .
- تخفيض قيم المخزون السلعي واستثمارات الأوراق المالية عن قيمها الحقيقة
- إهلاك النفقات الإيرادية المؤجلة في فترة حدوثها بدلا من ظهورها كأصل في الميزانية تستفيد من خدماته في عدة فترات محاسبية .
- تواجد عنصر شهرة محل غير مسجل بالدفاتر.
- زيادة القيم السوقية (الاستبدالية) للأصول الثابتة عن قيمها الدفترية نتيجة انخفاض القوى الشرائية للنقود ,وينشأ الاحتياطي المستتر في هذه الحالة تلقائياً (ذاتياً) لا بفعل فاعل ، أي بدون تدخل من جانب إدارة المنشأة .

الباعث الثاني:

والمخصص - من هذا المنظار – لا يعدو عن كونه مبلغاً تقديرياً وعبئاً تحميلياً يحمل كتكلفة على حساب الأرباح والخسائر لمواجهة النقص في قيم الأصول (أصول ثابتة ,بضاعة,مدينين, أوراق قيض) أو لمقابلة الالتزامات والخسائر المؤكدة الوقوع والتي لا يمكن تحديد مبالغها بدقة تامة والتي لو تحققت قبل إقفال الدفاتر لحمل بها حساب الأرباح والخسائر (أو حساب العمليات الجارية) قبل التوصل إلى صافي الربح أما الخسائر المؤكدة وقوعها والتي حدثت بالفعل وتحدد مقدارها بدقة وبشكل قاطع لا تعتبر في حكم المخصصات وإنما تعد في حكم الالتزامات أو الخسائر الفعلية 0

فظاهرة تناقص قيمة الأصل الثابت بالاستخدام والنفاد والتقادم ومضي الزمن – وهي ما تعرف بالإهلاك – تمثل خسارة مؤكدة لا ريب في وقوعها , ومن جهة أخرى فهي تقديرية ,إذ لا يمكن تحديد مقدارها مقدماً بدقة ,من أجل ذلك يكون لهذه الخسارة المحقق وقوعها غير المعلوم قدرها بدقة مخصص استهلاك أصول ,ولا يصح تسميته احتياطي استهلاك أصول .

وصفوة القول أن المخصص يعد تكلفة تحمل على الإيراد , ومن ثم يجب حسمه من مجمل الربح أو إضافته إلى مجمل الخسارة قبل الوصول إلى الأرباح أو الخسائر الصافية للمنشأة , ومعنى ذلك أن تكوين المخصصات لا يتوقف على تحقيق المنشأة ربحاً من عدمه , بينما يعتبر الاحتياطي توزيعاً وحجزاً من الأرباح الصافية بعد تحديدها ,أي أنه لا مجال لتكوين حجز الاحتياطيات طالما لم تكن هناك أرباح فائضة تسمح بذلك, وذلك بعد تحميل الإيرادات بكافة النفقات والتكاليف ,بما فيها المخصصات اللازمة لمواجهة الخسائر والالتزامات المحققة مستقبلاً 0

تبويب الاحتياطيات :

يمكن تصنيف الاحتياطيات من زوايا عديدة أهمها ما يلي :-

بمثل هذه التعديلات التي تتعلق بسنوات سابقة .

وفيما يتعلق بالاحتياطيات , تقع على مراقب الحسابات المسئوليات التالية:

1- التأكد من تكوين الاحتياطيات الإلزامية وفق ما تقتضيه نصوص القانون العام والقانون النظامي للمنشأة, والعقود التي ترتبط بها المنشأة, سواء من حيث نوعية المخصص أم من حيث نسبة تكوينه أم من حيث داخلية أو خارجية استثمار مقابله .
وليس للمراقب أن يتدخل في مدى كفاية الاحتياطيات الاختيارية إذ هي سياسة مالية تخص إدارة المنشأة .

2- التأكد من استخدام الاحتياطيات في الأغراض المكونة لها , فمن الاحتياطيات ما يكون تدعيم وتقوية المركز المالي عموماً , ومثال ذلك الاحتياطي العام , ومنها ما يكون لغرض محدد كاحتياطي شراء السندات الحكومية وعلى أية حال فإنه يجوز تحويل أي مبلغ من حسابات الاحتياطيات والإيرادية الحرة إلى حساب التوزيع وذلك إذا دعت الضرورة إلى ذلك.

3- التأكد من دقة تصنيف الاحتياطيات وظهور حركتها بوضوح في حسابات النتيجة والقوائم المالية, حيث تظهر الاحتياطيات بالميزانية بعد رأس المال مباشرة في مجموعتين منفصلتين, أولاهما الاحتياطيات الرأسمالية, وأخراهما تشمل الاحتياطيات الإيرادية.

4- التأكد من سلامة عمليات بيع وشراء الاستثمارات الخارجية المقابلة للاحتياطيات .

5- التأكد من عدم توزيع الاحتياطيات الرأسمالية كأرباح أو كوبونات على الأسهم, إذ لا يجوز استخدامها إلا في تغطية نفقات رأسمالية أو خسائر غير عادية.

6- الإفصاح عما إذا كانت هناك احتياطيات سرية (مستترة) لم تظهرها السجلات والحسابات والميزانية اذا يجب على [illegible] افقة على تواجد احتياطيات كامنة في [illegible] بمراجعتها

03:38
69
المخصصات والاحتياطيات - Saved

الاحتياطيات والمخصصات

الممايزة بين الاحتياطيات والمخصصات وأهميتها :

للتفرقة بين الاحتياطيات والمخصصات أهمية خاصة من وجهة نظر المراجع، فمن المسلم به أن عدم التمييز الواضح بين كل من الاحتياطيات والمخصصات يقود إلى عدم الدقة في تحديد نتيجة أعمال المنشأة وعدم إظهار مركزها المالي عل الوجه السليم , وعدم تحديد الوعاء الخاضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية تحديداً سلمياً , من اجل ذلك وجب تحديد ماهية كل منها 0

إن تطبيق مبدأ التغطية (مقابلة النفقات بالإيرادات) يقتضي تحميل كل فترة مالية بما يخصها من نفقات وإيرادات , ومن أهم مشاكل وصعوبات تطبيق هذا المبدأ أن بعض الالتزامات والخسائر تكون مؤكدة الوقوع مستقبلاً –على الرغم من تعلقها بالفترة المالية الحالية – ولم تتحدد قيمها بعد بدقة وقت إعداد الحسابات الختامية . فلا شك أن إهمال هذه الخسائر والالتزامات حتى تقع في الفترة المالية التالية يترتب عليه عدم الدقة في تطبيق مبدأ المقابلة , إذ تنقل نفقات وخسائر والتزامات الفترة الحالية إلى الفترة التالية , وبذلك تصبح نتائج الأعمال والمراكز المالية غير أمينة ولعلاج هذه الصعوبة تم الالتجاء إلي أسلوب تكوين المخصصات 0

5- من حيث داخلية أو خارجية استثمارها: ومن هذه الوجهة تقسم الاحتياطيات إلى:

أ - احتياطيات مستثمرة داخلياً: وهي احتياطيات يترك مقابلها ضمن أموال وأصول المنشأة، وهي بذلك تستثمر داخلياً.

ب - احتياطيات مستثمرة خارجياً: وهي احتياطيات يؤخذ مقابلها ويستثمر خارج المنشأة بأية صورة من الصور، كشراء أسهم في منشأة أخرى.

تصنيف المخصصات:

يمكن المميزة بين نوعين من المخصصات هما :

1- مخصصات لمواجهة انخفاض قيم الأصول: وهي مخصصات مرتبطة بالأصول ومبالغ المخصصات هي في الغالب مبالغ تقديرية, إلا أن عنصر التقدير يدخل بدرجات متفاوتة من مخصص إلى آخر ومن أصل لآخر, ومن أمثلة هذه المخصصات مخصصات إهلاك الأصول الثابتة, ومخصص الديون المعدومة, ومخصص هبوط أسعار الاستثمارات والمخزون السلعي, ومخصص الخصم المسموح به.

2- مخصصات لمواجهة الالتزامات: وهي مخصصات متعلقة بالالتزامات, ومبالغ هذه الالتزامات تقديرية هي الأخرى, إذ أنها لو كانت محددة بشكل قاطع حالياً وكانت واجبة الدفع لتم إدراجها ضمن المطلوبات العادية, ومن أمثلة هذه المخصصات مخصص الضرائب, ومخصص التعويضات (المنازعات القضائية).

...ات المحاسبية حيال الاحتياطيات والمخصصات:

إن التفرقة بين الاحتياطيات والمخصصات ليست مجرد إجراء شكلي, ولكنها إجراء موضوعي تترتب عليه نتائج مهمة, إذ لا يقتصر الأمر على انتهاج المبادئ

3- من حيث قابليتها للتوزيع: تبوب الإحتياطيات من هذه الزاوية إلى:

أ- احتياطيات رأسمالية: وهي تلك الإحتياطيات التي لا يجوز توزيعها على المساهمين وأصحاب المنشأة.
وتنشأ الإحتياطيات الرأسمالية نتيجة عمليات غامضة لا تدخل أصلاً في نشاط المنشأة الرئيسي، فهي إذا عمليات غير متكررة، كبيع أصل ثابت بربح، أو إعادة تقويم الأصول الثابتة في حالة ارتفاع الأسعار.
وتقضي القواعد والأعراف المحاسبية السليمة بعدم توزيعها طالما كانت غير ناتجة عن أعمال المنشأة العادية، كما قد يقضي القانون العام أو القانون النظامي للمنشأة بعدم توزيعها.
وليس عدم توزيع الإحتياطيات الرأسمالية على المساهمين يعني عدم أحقيتهم فيها، فهي - وكذلك الإحتياطيات الإيرادية - تعد جزءاً من حقوق المساهمين - وترصد الإحتياطيات الرأسمالية لتغطية النفقات والخسائر الرأسمالية ، ولتغطية الخسائر غير العادية التي تعتري المنشأة.

ب - احتياطيات إيرادية: وهي احتياطيات حرة، بمعنى أنه يجوز توزيعها على المساهمين أو أصحاب المنشأة، وذلك طالما انتفت بواعث تواجدها وأصبحت المنشأة في غنى عنها، ويكون مصدر هذه الإحتياطيات حساب توزيع الأرباح والخسائر، إذ أنها تنتج عن الأعمال العادية للمنشأة.

4- من حيث الخبرة في تكوينها: ومن هذه الوجهة تنقسم الإحتياطيات إلى:

أ - احتياطيات إجبارية: وهي احتياطيات إلزامية تقضي بها النصوص القانونية، فلا خيرة أمام المنشأة في تكوينها أو عدمه، بل هي مجبرة على تكوينها، ومن أمثلة هذه الاحتياطيات الاحتياطي النظامي.
ب - احتياطيات اختيارية: وهي تلك الاحتياطيات التي لا تكون المنشأة ملزمة قانوناً بتكوينها، وعلى الرغم من أن المنشأة غير مجبرة قانوناً على تكوينها، إلا أنه يَجِد من الظروف ما يستدعي تكوينه
وذلك لتحقيق المرامي التالية:
- تدعيم مركز المنشأة وتقويته من الناحية المالية، من أجل ذلك تلجأ المنشأة إلى تكوين احتياطيات بالمسميات التالية: الاحتياطي العام واحتياطي موازنة توزيعات الأرباح (تثبيت الكوبون).
- تمويل عملية التوسعات والإحلالات تمويلاً ذاتياً داخلياً بدلاً من الالتجاء إلى الاقتراض أو زيادة رأس المال.
- الاحتياط من عدم كفاية رأس المال العامل أثناء ممارسة المنشأة لأنشطتها.

5- من حيث داخلية أو خارجية استثمارها: ومن هذه

الباعث الثاني:

ظهور الخصوم في الميزانية بأكبر من قيمتها الحقيقة ,ومن أسباب ذلك ما يلي :

- المغالاة – بالزيادة - في تقدير الالتزامات المتوقعة, وبذلك تظهر مخصصاتها مبالغاً فيها .
- عدم ترحيل أرصدة المخصصات التي استنفدت أغراضها إلى الاحتياطيات, ومن ثم يجب إدخالها ضمن حقوق أصحاب المنشأة .

ورغم ما للاحتياطي السري من مزايا – في نظر بعض الكتاب – كتمشيه مع سياسة الحيطة والحذر, وتدعيم الثقة في قوة المركز المالي للمنشأة, وصمود المنشأة في مواجهة الظروف غير المتوقعة ,واستخدامه في تثبيت توزيعات الأرباح سنوياً, إلا أنه يعاب عليه أنه قد يغطي سوء إدارة المنشأة عن طريق توزيع أرباح في السنوات خاسرة, كما يعطي فرصة التلاعب في نتائج أعمال المنشأة لخدمة أغراضهم الخاصة ,كما أن ثمة احتمالات كبيرة لسوء استخدامه, فضلا عن أن الميزانية وحسابات النتيجة تعطي صورة غير حقيقة .

ب- احتياطيات ظاهرة :وهي احتياطيات تظهر في الدفاتر بمسميات مختلفة ,وتظهر أرصدتها بالتالي في الميزانية .

2- من حيث مصدرها: تنقسم الاحتياطيات من هذه الوجهة إلى:

أ- احتياطيات مصدرها الزيادة في قيم الأصول والموجودات أي نتيجة إعادة التقدير أو البيع، وتقضي القواعد المحاسبية باعتبارها احتياطيات رأسمالية غير قابلة للتوزيع.

ب- احتياطيات مصدرها حساب توزيع الأرباح والخسائر، باعتبارها اقتطاعاً لجزء من فائض الأرباح وتجنيباً له عن التوزيع.

ث قبل ... ع: تبوب الإحتياطيات من هذه الزاوية إلى:

... ي تلك الإحتياطيات التي لا يجوز توزيعها على المساهمين وأصحاب المنشأة.

، تنشأ الاحتياطيات الرأسمالية نتيجة عمليات غامضة لا تدخل أصلاً في نشاط المنشأة الرئيسي ،

ومن الثابت أن سياسة الحيطة والحذر (التحوط والتحفظ) تقضي بأنه عند إعداد نتائج الأعمال تؤخذ الخسائر والمصروفات المتوقعة في الحسبان , بينما لا تؤخذ الأرباح المتوقعة في الاعتبار إذا العبرة بما تحقق فعلاً من أرباح , وبالمصروفات والخسائر التي تتعلق بالفترة المحاسبية , سواء ما تحقق منها بفعل أو ما لم يتحقق بعد0

وتأسيساً على ما تقدم فإن حسابات النتيجة يجب تحميلها بنوعين من الخسائر والمصروفات هما :

1-مصروفات وخسائر معلومة القيمة ومحددة المقدار على وجه الدقة , وهذه تحمل تحميلاً مباشرا على إيرادات الفترة 0

2- مصروفات وخسائر وقعت بالفعل أو أنها محققة الوقوع بيد أنها غير معلومة المقدار وغير محددة على وجه الدقة عند إعداد حسابات النتيجة , وهذه تحمل على إيرادات الفترة في صورة تقديرية تحت مسمى (المخصصات) التي تعني تخصيص ورصد جزء من إيرادات المدة المحاسبية لمقابلة وتغطية الخسائر والأعباء والمصروفات التي تخص هذه الفترة والتي لم يتحدد مقدارها بدقة 0

صر ى هو مبلغ يحجز من الإيرادات لمقابلة مؤكد ع مستقبلاً , إلا أن مقدار هذه الخسارة وميقات حدوثها غير معلومين بدقة , أما الاحتياطي فهو مبلغ يحجز من

واجبات المراجع حيال الاحتياطيات والمخصصات:

إن التفرقة بين الاحتياطيات والمخصصات ليست مجرد إجراء شكلي, ولكنها إجراء موضوعي تترتب عليه نتائج مهمة, إذ لا يقتصر الأمر على انتهاج المبادئ الصحيحة في المحاسبة بالتفرقة بين الخسارة الفعلية المؤجلة- التي تكون من أجلها المخصصات- وبين الخسارة المحتملة المستقبلية- التي تكون من أجلها الاحتياطيات- بل يتعدى الأمر أكثر من ذلك, إذ توثر على مدى دقة نتائج الأعمال ومدى صحة المراكز المالية للمنشآت, وهما أمران يبدي المراجع رأيه فيهما.

ويتحدد دور مراقب الحسابات فيما يتعلق بالمخصصات فيما يلي:

1- التأكد من قيام إدارة المنشأة بتكوين كافة المخصصات التي تستلزمها ظروف المنشأة.

2- التأكد من دقة حساب المخصصات وكفايتها للأغراض التي كونت من أجلها, وللمراجع في سبيل ذلك استخدام الأساليب الفنية التي تمكنه من الاطمئنان إلى عدالة وكفاية ودقة المخصصات , فعلى المراجع فحص كل مخصص والرجوع إلى تقارير الخبراء, والحصول على ما يراه من أدلة وقرائن تقنعه بكفاية المخصصات.

إن عدم تكوين المخصصات أو تكوينها بمبالغ أقل من الحقيقة أو المبالغة في تحديدها, كل هذا يؤدي إلى عدم إظهار الأرباح الحقيقة لأعمال المنشأة عن الفترة المحاسبية , وإلى عدم إفصاح الميزانية بصدق عن مركزها المالي الحقيقي في خاتمتها .

3- التأكد من استخدام المخصصات في الأغراض المخصصة لها .

4- التأكد من ظهور حركة المخصصات بوضوح في حسابات النتيجة وقوائم المراكز المالية .

5- التأكد من دقة تسوية الخسائر والالتزامات مع حسابات المخصصات المكونة من أجلها, وذلك وفقاً لما تقضي به القواعد والأعراف المحاسبية, والتي من بينها تحويل الزيادة في المخصصات إلى احتياطيات .

فإذا تبين في سنة من السنوات أن مبلغ المخصص زائد عن الحاجة فإنه يمكن رد هذه الزيادة إلى حساب الأرباح والخسائر في بند مستقل, إلا أننا نفضل تحويلها إلى أحد حسابات الاحتياطيات الإيرادية الحرة, وذلك حتى لا تتأثر إيرادات العام بمثل هذه التعديلات التي تتعلق بسنوات سابقة .

ما يق[illegible]حتياطيات , تقع على مراقب الحسابات المسئوليات التالية:

1 التأكد من تكوين الاحتياطيات الإيرادية وفقا لما تقتضيه نصوص القانون العام

لذا يمكن القول بأن الاحتياطي إن هو إلا أرباح غير موزعة تقابلها زيادة في الأصول , وتدخل ضمن حقوق أصحاب المنشأة , وقد يكون حجز هذه الأرباح تنفيذاً لخطة تمويلية دون تواجد أي احتمال لخسائر مستقبلة كما في حالة احتياطي رد السندات كما قد تكون الاحتياطيات لتقوية المركز المالي أو لتمويل خطة توسعية , هذا وينطبق على كل من الاحتياطي العام واحتياطي تسوية الأرباح المفهوم الفني لمصطلح الاحتياطيات 0

(Blank)

ومن الثابت أن سياسة الحيطة والحذر(التحوط والتحفظ)
تقضي بأنه عند إعداد نتائج الأعمال تؤخذ الخسائر والمصروفات المتوقعة في الحسبان , بينما لا تؤخذ الأرباح المتوقعة في الاعتبار إذا العبرة بما تحقق فعلاً من أرباح , وبالمصروفات والخسائر التي تتعلق بالفترة المحاسبية , سواء ما تحقق منها بفعل أو ما لم يتحقق بعد0

(Blank)

وتأسيسا على ما تقدم فإن حسابات النتيجة يجب تحميلها بنوعين من الخسائر والمصروفات هما :

1-مصروفات وخسائر معلومة القيمة ومحددة المقدار على وجه الدقة , وهذه تحمل تحميلاً مباشرا على إيرادات الفترة 0

2- مصروفات وخسائر وقعت بالفعل أو أنها محققة الوقوع بيد أنها غير معلومة المقدار وغير محددة على وجه الدقة عند إعداد حسابات النتيجة , وهذه تحمل على إيرادات الفترة في صورة تقديرية تحت مسمى (المخصصات) التي تعني تخصيص ورصد جزء من إيرادات المدة المحاسبية لمقابلة وتغطية الخسائر والأعباء والمصروفات التي تخص هذه الفترة والتي لم يتحدد مقدارها بدقة 0

(Blank)

واجبات المراجع حيال الاحتياطيات والمخصصات:

إن التفرقة بين الاحتياطيات والمخصصات ليست مجرد إجراء شكلي, ولكنها إجراء موضوعي تترتب عليه نتائج مهمة, إذ لا يقتصر الأمر على انتهاج المبادئ الصحيحة في المحاسبة بالتفرقة بين الخسارة الفعلية المؤجلة- التي تكون من أجلها المخصصات- وبين الخسارة المحتملة المستقبلية- التي تكون من أجلها الاحتياطيات- بل يتعدى الأمر أكثر من ذلك, إذ توثر على مدى دقة نتائج الأعمال ومدى صحة المراكز المالية للمنشآت, وهما أمران يبدي المراجع رأيه فيهما.

ويتحدد دور مراقب الحسابات فيما يتعلق بالمخصصات فيما يلي:

1- التأكد من قيام إدارة المنشأة بتكوين كافة المخصصات التي تستلزمها ظروف المنشأة.

2- التأكد من دقة حساب المخصصات وكفايتها للأغراض التي كونت من أجلها وللمراجع في سبيل ذلك استخدام الأساليب الفنية التي تمكنه من الاطمئنان إلى عدالة وكفاية ودقة المخصصات, فعلى المراجع فحص كل مخصص والرجوع إلى تقارير الخبراء, والحصول على ما يراه من أدلة وقرائن تقنعه بكفاية المخصصات.

إن عدم تكوين المخصصات أو تكوينها بمبالغ أقل من الحقيقة أو المبالغة في تحديدها, كل هذا يؤدي إلى عدم إظهار الأرباح الحقيقة لأعمال المنشأة عن الفترة المحاسبية, وإلى عدم إفصاح الميزانية بصدق عن مركزها المالي الحقيقي في خاتمتها.

(Blank)

تصنيف المخصصات:

يمكن الممايزة بين نوعين من المخصصات هما :

1- مخصصات لمواجهة انخفاض قيم الأصول: وهي مخصصات مرتبطة بالأصول ومبالغ المخصصات هي في الغالب مبالغ تقديرية, إلا أن عنصر التقدير يدخل بدرجات متفاوتة من مخصص إلى آخر ومن أصل لآخر, ومن أمثلة هذه المخصصات مخصصات إهلاك الأصول الثابتة, ومخصص الديون المعدومة, ومخصص هبوط أسعار الاستثمارات والمخزون السلعي, ومخصص الخصم المسموح به.

2- مخصصات لمواجهة الالتزامات: وهي مخصصات متعلقة بالالتزامات, ومبالغ هذه الالتزامات تقديرية هي الأخرى, إذ أنها لو كانت محددة بشكل قاطع حالياً وكانت واجبة الدفع لتم إدراجها ضمن المطلوبات العادية, ومن أمثلة هذه المخصصات مخصص الضرائب, ومخصص التعويضات (المنازعات القضائية).

(Blank)

فظاهرة تناقص قيمة الأصل الثابت بالاستخدام والنفاد والتقادم ومضي الزمن – وهي ما تعرف بالإهلاك – تمثل خسارة مؤكدة لا ريب في وقوعها , ومن جهة أخرى فهي تقديرية ,إذ لا يمكن تحديد مقدارها مقدماً بدقة ,من أجل ذلك يكون لهذه الخسارة المحقق وقوعها غير المعلوم قدرها بدقة مخصص استهلاك أصول ,ولا يصح تسميته احتياطي استهلاك أصول .

وصفوة القول أن المخصص يعد تكلفة تحمل على الإيراد , ومن ثم يجب حسمه من مجمل الربح أو إضافته إلى مجمل الخسارة قبل الوصول إلى الأرباح أو الخسائر الصافية للمنشأة , ومعنى ذلك أن تكوين المخصصات لا يتوقف على تحقيق المنشأة ربحاً من عدمه , بينما يعتبر الاحتياطي توزيعاً وحجزاً من الأرباح الصافية بعد تحديدها ,أي أنه لا مجال لتكوين حجز الاحتياطيات طالما لم تكن هناك أرباح فائضة تسمح بذلك, وذلك بعد تحميل الإيرادات بكافة النفقات والتكاليف ,بما فيها المخصصات اللازمة لمواجهة الخسائر والالتزامات المحققة مستقبلاً 0

(Blank)

والمخصص بهذا المعنى هو مبلغ يحجز من الإيرادات لمقابلة خسارة مؤكدة الوقوع مستقبلاً , إلا أن مقدار هذه الخسارة وميقات حدوثها غير معلومين بدقة , أما الاحتياطي فهو مبلغ يحجز من الأرباح لمواجهة خسارة محتمله الوقوع مستقبلاً , فالخسارة هنا ذات طابع احتمالي , فهي قد تقع وقد لا تقع 0

والاحتياطي – بهذا الشكل – هو جزء من التوزيعات التي تجري في حساب توزيع الأرباح والخسائر , والغرض منه هو حجز جزء من الأرباح القابلة للتوزيع للاحتياط من الطوارئ التي لو تحققت قبل إقفال الدفاتر لوجب تحميلها على حساب الأرباح والخسائر باعتبارها خسائر غير عادية 0

(Blank)

لذا يمكن القول بأن الاحتياطي إن هو إلا أرباح غير موزعة تقابلها زيادة في الأصول , وتدخل ضمن حقوق أصحاب المنشأة , وقد يكون حجز هذه الأرباح تنفيذاً لخطة تمويلية دون تواجد أي احتمال لخسائر مستقبلة كما في حالة احتياطي رد السندات كما قد تكون الاحتياطيات لتقوية المركز المالي أو لتمويل خطة توسعية , هذا وينطبق على كل من الاحتياطي العام واحتياطي تسوية الأرباح المفهوم الفني لمصطلح الاحتياطيات 0

(Blank)

5- من حيث داخلية أو خارجية استثمارها: ومن هذه الوجهة تنقسم الاحتياطيات إلى:

أ - احتياطيات مستثمرة داخلياً: وهي احتياطيات يترك مقابلها ضمن أموال وأصول المنشأة، وهي بذلك تستثمر داخلياً.

ب - احتياطيات مستثمرة خارجياً: وهي احتياطيات يؤخذ مقابلها ويستثمر خارج المنشأة بأية صورة من الصور، كشراء أسهم في منشأة أخرى.

(Blank)

تبويب الاحتياطيات :

يمكن تصنيف الاحتياطيات من زوايا عديدة اهمها ما يلي :-

1-من حيث مدى الإفصاح عنها :

أ-احتياطيات سرية (كامنة أو مستترة): وهي احتياطيات غير معلنة, ومن ثم لا تظهر بالدفاتر ولا رصيد لها بالميزانية, ويمكن استنتاجها عن طريق مجموعة من الأدلة والقرائن, وطالما كانت سرية ولا مسميات لها فإنها ليس لها أنواع .

ويترتب على تواجد الاحتياطي السري – رغم عدم ظهور قيمة له بالميزانية – أن يظهر صافي حقوق أصحاب المنشأة (الأصول – الخصوم) بأقل من حقيقته, ويمكن أن نرد الاحتياطي السري إلى باعثين رئيسيين, يتفرع عن كل منهما عوامل فرعية

(Blank)

الباعث الثاني:

ظهور الخصوم في الميزانية بأكبر من قيمتها الحقيقة ,ومن أسباب ذلك ما يلي :

- المغالاة – بالزيادة - في تقدير الالتزامات المتوقعة, وبذلك تظهر مخصصاتها مبالغاً فيها .
- عدم ترحيل أرصدة المخصصات التي استنفدت أغراضها إلى الاحتياطيات, ومن ثم يجب إدخالها ضمن حقوق أصحاب المنشأة .

ورغم ما للاحتياطي السري من مزايا – في نظر بعض الكتاب – كتمشيه مع سياسة الحيطة والحذر, وتدعيم الثقة في قوة المركز المالي للمنشأة, وصمود المنشأة في مواجهة الظروف غير المتوقعة ,واستخدامه في تثبيت توزيعات الأرباح سنوياً, إلا أنه يعاب عليه أنه قد يغطي سوء إدارة المنشأة عن طريق توزيع أرباح في السنوات خاسرة, كما يعطي فرصة التلاعب في نتائج أعمال المنشأة لخدمة أغراضهم الخاصة ,كما أن ثمة احتمالات كبيرة لسوء استخدامه, فضلا عن أن الميزانية وحسابات النتيجة تعطي صورة غير حقيقة .

(Blank)

3- من حيث قابلتها للتوزيع: تبوب الإحتياطيات من هذه الزاوية إلى:

أ- احتياطيات رأسمالية: وهي تلك الإحتياطيات التي لا يجوز توزيعها على المساهمين وأصحاب المنشأة.
وتنشأ الإحتياطيات الرأسمالية نتيجة عمليات غامضة لا تدخل أصلاً في نشاط المنشأة الرئيسي، فهي إذا عمليات غير متكررة، كبيع أصل ثابت بربح، أو إعادة تقويم الأصول الثابتة في حالة ارتفاع الأسعار.
وتقضي القواعد والأعراف المحاسبية السليمة بعدم توزيعها طالما كانت غير ناتجة عن أعمال المنشأة العادية، كما قد يقضي القانون العام أو القانون النظامي للمنشأة بعدم توزيعها.
وليس عدم توزيع الاحتياطيات الرأسمالية على المساهمين يعني عدم أحقيتهم فيها، فهي - وكذلك الإحتياطيات الإيرادية - تعد جزءاً من حقوق المساهمين - وترصد الإحتياطيات الرأسمالية لتغطية النفقات والخسائر الرأسمالية ، ولتغطية الخسائر غير العادية التي تعتري المنشأة.

ب - احتياطيات إيرادية: وهي احتياطيات حرة، بمعنى أنه يجوز توزيعها على المساهمين أو أصحاب المنشأة، وذلك طالما انتفت بواعث تواجدها وأصبحت المنشأة في غنى عنها، ويكون مصدر هذه الإحتياطيات حساب توزيع الأرباح والخسائر، إذ أنها تنتج عن الأعمال العادية للمنشأة.

(Blank)

الاحتياطيات والمخصصات

(Blank)

4- من حيث الخبرة في تكوينها: ومن هذه الوجهة تنقسم الإحتياطيات إلى:

أ - احتياطيات إجبارية: وهي احتياطيات إلزامية تقضي بها النصوص القانونية، فلا خيرة أمام المنشأة في تكوينها أو عدمه، بل هي مجبرة على تكوينها، ومن أمثلة هذه الاحتياطيات الاحتياطي النظامي.

ب - احتياطيات اختيارية: وهي تلك الاحتياطيات التي لا تكون المنشأة ملزمة قانوناً بتكوينها، وعلى الرغم من أن المنشأة غير مجبرة قانوناً على تكوينها، إلا أنه يَجِد من الظروف ما يستدعي تكوينه

وذلك لتحقيق المرامي التالية:

- تدعيم مركز المنشأة وتقويته من الناحية المالية، من أجل ذلك تلجأ المنشأة إلى تكوين احتياطيات بالمسميات التالية: الاحتياطي العام واحتياطي موازنة توزيعات الأرباح (تثبيت الكوبون).
- تمويل عملية التوسعات والإحلالات تمويلاً ذاتياً داخلياً بدلاً من الالتجاء إلى الاقتراض أو زيادة رأس المال.
- الاحتياط من عدم كفاية رأس المال العامل أثناء ممارسة المنشأة لأنشطتها.

(Blank)

ب- احتياطيات ظاهرة :وهي احتياطيات تظهر في الدفاتر بمسميات مختلفة ,وتظهر أرصدتها بالتالي في الميزانية .

2- من حيث مصدرها: تنقسم الاحتياطيات من هذه الوجهة إلى:

أ- احتياطيات مصدرها الزيادة في قيم الأصول والموجودات أي نتيجة إعادة التقدير أو البيع، وتقضي القواعد المحاسبية باعتبارها احتياطيات رأسمالية غير قابلة للتوزيع.

ب- احتياطيات مصدرها حساب توزيع الأرباح والخسائر باعتبارها اقتطاعاً لجزء من فائض الأرباح وتجنيباً له عن التوزيع.

(Blank)

لممايزة بين الاحتياطيات والمخصصات وأهميتها :

للتفرقة بين الاحتياطيات والمخصصات اهمية خاصة من وجهة نظر المراجع، فمن المسلم به أن عدم التمييز الواضح بين كل من الاحتياطيات والمخصصات يقود إلى عدم الدقة في تحديد نتيجة أعمال المنشأة وعدم إظهار مركزها المالي عل الوجه السليم , وعدم تحديد الوعاء الخاضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية تحديداً سلمياً , من اجل ذلك وجب تحديد ماهية كل منها 0

إن تطبيق مبدأ التغطية (مقابلة النفقات بالإيرادات) يقتضي تحميل كل فترة مالية بما يخصها من نفقات وإيرادات , ومن أهم مشاكل وصعوبات تطبيق هذا المبدأ أن بعض الالتزامات والخسائر تكون مؤكدة الوقوع مستقبلاً –على الرغم من تعلقها بالفترة المالية الحالية – ولم تتحدد قيمها بعد بدقة وقت إعداد الحسابات الختامية . فلا شك أن إهمال هذه الخسائر والالتزامات حتى تقع في الفترة المالية التالية يترتب عليه عدم الدقة في تطبيق مبدأ المقابلة , إذ تنقل نفقات وخسائر والتزامات الفترة الحالية إلى الفترة التالية , وبذلك تصبح نتائج الأعمال والمراكز المالية غير أمينة ولعلاج هذه الصعوبة تم الالتجاء إلي أسلوب تكوين المخصصات 0

(Blank)

وفيما يلي الباعثان الرئيسان لتواجد ونشوء الاحتياطي السري :

الباعث الأول:

ظهور الأصول في الميزانية باقل من قيمتها الحقيقية :

ويعزى ذلك إلى ما يلي :

- الخلط بين النفقات الإيرادية والنفقات الرأسمالية ,الأمر الذي يؤدي إلى عدم ترحيل النفقات الرأسمالية إلى حسابات الأصول الثابتة واعتبارها نفقات إيرادية .
- المغالاة في تقدير أقساط الإهلاك عما تقتضيه الضرورات الفنية لاستخدام الأصول الثابتة , الأمر الذي يترتب عليه إهلاك التكلفة التاريخية للأصل الثابت كلية رغم استمرار استخدامه بكفاءة , وهو ما يطلق عليه الأصول المستهلكة دفترياً بالكامل .
- المغالاة – بالزيادة - في تقدير قيم مخصصات الأصول المتداولة .
- تخفيض قيم المخزون السلعي واستثمارات الأوراق المالية عن قيمها الحقيقة
- إهلاك النفقات الإيرادية المؤجلة في فترة حدوثها بدلا من ظهورها كأصل في الميزانية تستفيد من خدماته في عدة فترات محاسبية .
- تواجد عنصر شهرة محل غير مسجل بالدفاتر.
- زيادة القيم السوقية (الاستبدالية) للأصول الثابتة عن قيمها الدفترية نتيجة انخفاض القوى الشرائية للنقود ,وينشأ الاحتياطي المستتر في هذه الحالة تلقائياً (ذاتياً) لا بفعل فاعل , أي بدون تدخل من جانب إدارة المنشأة .

(Blank)

والمخصص - من هذا المنظار – لا يعدو عن كونه مبلغاً تقديرياً وعبئاً تحميلياً يحمل كتكلفة على حساب الأرباح والخسائر لمواجهة النقص في قيم الأصول (أصول ثابتة ,بضاعة,مدينين أوراق قيض) أو لمقابلة الالتزامات والخسائر المؤكدة الوقوع والتي لا يمكن تحديد مبالغها بدقة تامة والتي لو تحققت قبل إقفال الدفاتر لحمل بها حساب الأرباح والخسائر (أو حساب العمليات الجارية) قبل التوصل إلى صافي الربح أما الخسائر المؤكدة وقوعها والتي حدثت بالفعل وتحدد مقدارها بدقة وبشكل قاطع لا تعتبر في حكم المخصصات وإنما تعد في حكم الالتزامات أو الخسائر الفعلية 0

(Blank)